



for a toxics-free future

وجهات نظر IPEN حول الاجتماع الثالث لعملية ما بين الدورات الخاص بـ SAICM

أيلول/سبتمبر 2019

يمكن الاطلاع على أوراق إضافية مرتبطة بعملية ما بعد عام 2020 في الروابط التالية: <https://ipen.org/conferences/owg3>
<https://ipen.org/conferences/SAICM-IP3> <https://ipen.org/documents/ipen-beyond-2020-perspectives>

اعتبارات خاصة بالعملية

- يجب أن يتضمن الاجتماع الثالث لعملية ما بين الدورات مناقشة إطار تمكيني على مستوى أعلى بالإضافة إلى SAICM2.0.
- يجب مواصلة قضايا السياسات الناشئة والقضايا المثيرة للاهتمام في SAICM 2.0 كي لا تفقد من زخمها أثناء التقدم.
- يجب الدفع بخطة العمل العالمية لـ SAICM، مطروحاً منها الأطر الزمنية، نحو الاتفاقية الجديدة، كي لا يتم فقدان العمل المكثف وسلسلة مفيدة من مجالات العمل والأنشطة للبلدان وأصحاب الشأن لتعزيز السلامة الكيميائية.

الإطار التمكيني

- يجب أن يقوم الاجتماع الثالث لعملية ما بين الدورات بإطلاق عملية جديدة ما بين الدورات لتطوير الطرائق حول الإطار التمكيني ليتم النظر فيها في الاجتماع الرابع لعملية ما بين الدورات، وذلك بالعمل بالوسائل الإلكترونية مع رئيس مشترك من دولة متقدمة ورئيس مشترك من دولة نامية أو انتقالية.
- ينبغي أن يشمل الإطار كافة الاتفاقيات متعددة الأطراف الحالية والمستقبلية المرتبطة بالمواد الكيميائية تحت مظلة واحدة عالية المستوى، بما يحترم الاستقلالية القانونية لكل اتفاقية ويتيح إمكانية إبرام اتفاقيات ملزمة قانونية، بما في ذلك بشأن القضايا التي تثير الاهتمام.
- يجب أن تتضمن الخصائص الأساسية ما يلي:
 - زيادة الترابط بين الأهداف والتنفيذ وصياغة التقارير.
 - مسؤولية سياسية عالية المستوى.
 - تنفيذ كامل لمساهمات السلامة الكيميائية فيما يخص أهداف التنمية المستدامة.
 - روابط إلى خطط عمل وطنية ممولة وإلزامية للاتفاقيات ضمن الإطار.
 - مشاركة مفتوحة وشاملة وشفافة ومتعددة القطاعات لمختلف أصحاب الشأن.
- يجب أن توصي عملية ما بعد عام 2020 بعقد اجتماع وزاري متعدد القطاعات أثناء أو عقب المؤتمر الدولي الخامس حول إدارة المواد الكيميائية مباشرة، وأن تضع إعلاناً وزارياً يصادق على عناصر الإطار التمكيني.
- يجب أن توصي عملية ما بعد عام 2020 بإحالة الإعلان الوزاري إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار قرار يطلب من وكالات الأمم المتحدة والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف بأن تساهم في الإطار التمكيني وتلتزم به ضمن تفويض كل منها.

أهداف ومؤشرات ومعالم SAICM2.0

- يجب أن يرافق كل مؤشر من المؤشرات أحد المعالم المحددة والقابلة للقياس وكذلك هدف واحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة من أجل الوفاء بالتزام ما بعد العام 2020 "بوضع توصيات بشأن أهداف قابلة للقياس تدعم خطة العام 2030 للتنمية المستدامة".
- يجب أن تضم المؤشرات والمعالم عناصر تعكس التدابير الأساسية في قضايا السياسات الناشئة والقضايا التي تثير الاهتمام في SAICM.
- يجب أن تتبع الغايات والأهداف والمؤشرات بشكل وثيق أهداف إطار العمل ونظرته غير المرتبطة بالزمن وألا تنفجر إلى الطموح بسبب القرارات الاعتباطية حول ما يمكن تحقيقه أو ما هو واقعي.
- يرجى الاطلاع على [محفر الأفكار المفصل من IPEN](#) بشأن هذه الموضوع.

الحوكمة والترتيبات المؤسسية في SAICM2.0

- يجب ألا يتم إعادة اختراع الحوكمة والترتيبات المؤسسية في SAICM بل يجب البناء على عناصر SAICM التي تمتلك سجلاً فعالاً.
- ويتضمن ذلك المؤتمر الدولي والأمانة العامة والمكتب والنظام الداخلي.
- يجب أن تكون الجوانب المرتبطة بالحوكمة للإطار التمكيني جزءاً من الطرائق التي تناقشها مجموعة العمل بشأن هذا الموضوع.

آليات SAICM2.0 لدعم التطبيق

- مشاركة منظمات البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية

¹ يجب أن تضم الاتفاقيات ذات الصلة، على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقيات بازل وروتterdam واستوكهولم وميناماتا، و SAICM، والقواعد السلوكية لدى منظمة الأغذية والزراعة، واتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، واللوائح الصحية الدولية.

- هناك حاجة لتعزيز مشاركة المنظمات المنخرطة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية من خلال خطة عمل مفصلة حول مساهمات السلامة الكيميائية في أهداف خطة العام 2030.

● هيئة علمية للخبراء فرعية أو مخصصة

- لكي تكون الهيئة الفرعية المحتملة مفيدة، ينبغي أن تكون متعددة التخصصات (تمتد إلى ما بعد علم السموم/علم السموم الإيكولوجي) من أجل ضمان أن تشمل التمثيل والاعتبارات الكافيين لكامل طيف التخصصات العلمية والصحة العامة المرتبطة بالسلامة الكيميائية.
- لا ينبغي للهيئة العلمية الفرعية المحتملة أن تقوم بتكرار عمل الهيئات العلمية الأخرى للسلامة الكيميائية مثل لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة أو لجنة استعراض المواد الكيميائية.
- ينبغي وضع شروط مرجعية دقيقة للهيئة الفرعية من أجل ضمان أن تشارك كافة مجموعات أصحاب الشأن في SAICM بشكل كامل وأن يتم تطبيق سياسات صارمة فيما يخص تضارب المصالح.
- يجب النظر بشكل مكثف في التمويل المستدام والكافي لمثل هذه الهيئة قبل تبني قرار حول هيئة فرعية من أجل ضمان توازن مناسب بين التمويل من أجل استكشاف مجالات علمية جديدة وبين ترتيب أولويات التمويل من أجل أنشطة الحد من المخاطر على أرض الواقع.

● تقييم التقدم

- يجب تطبيق نظام استعراض إلزامي ودوري لتقديم التقارير. حيث سيكون من شأنه توفير تقارير حول الإجراءات في خطة العمل الوطنية وغيرها، بما في ذلك التعليقات التي يقدمها أصحاب الشأن. تقوم لجنة خبراء باستعراض التقارير واقتراح توصيات ويمكن للبلدان أن تدخل في الاستعراضات مرة كل ثلاثة أعوام. ويمكن أن تشكل هذه التقارير أساساً لتقييم فعالية SAICM2.0 جنباً إلى جنب مع تقييم التمويل وبناء القدرات وغير ذلك من عناصر الاتفاقية.

● بناء القدرات

- يجب تطوير آليات ملموسة ويتضمن ذلك: (1) تقييم احتياجات بناء القدرات والتعاون التقني؛ (2) تسهيل إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا غير المسببة للتلوث والنظيفة من قبل البلدان النامية والانتقالية²؛ إمكانية الوصول إلى معلومات مجانية بشأن المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك باللغات الوطنية؛ (4) أنشطة تدريبية ولرفع مستوى الوعي من أجل بناء قدرات الحكومات بشأن المرأة والسلامة الكيميائية، وبالنسبة لأصحاب الشأن، بما في ذلك المرأة والمجتمعات، من أجل تحسين معرفتهم وفهمهم للقضايا التقنية المرتبطة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛ (5) طلبات تدفع بها الدول للحصول على مساعدات مخصصة أو مساعدات ضمن مجموعة صغيرة حول قضايا محددة في السلامة الكيميائية بغية زيادة حماية صحة الإنسان والبيئة. في حال تأسيس شراكات، فينبغي أن تكون مفتوحة وشفافة وتحقق المتطلبات الواردة في قسم الشراكات أذناه.
- ينبغي أن تتبع احتياجات بناء القدرات للبلدان النامية من الطلبات التي تدفع بها البلدان بعد إجراء تقييم من قبل لجنة التنسيق الوطنية في SAICM.

● القضايا التي تثير الاهتمام

- يجب مواصلة قضايا السياسات الناشئة والقضايا المثيرة للاهتمام في SAICM 2.0 كي لا تفقد من زخمها في التقدم المرتبط بالسلامة الكيميائية.
- يجب اعتبار المرأة والسلامة الكيميائية كأحد القضايا التي تثير الاهتمام.
- يجب أن تستدعي القضية التي تثير الاهتمام اتخاذ إجراءات منسقة وأن تكون قضية لم يتم الإقرار بها بشكل عام أو أن يكون قد تم الإقرار بها ولكن لم تتم معالجتها بشكل واف.
- يجب أن تقوم الهيئة الحاكمة باختيار القضايا وإعطائها الأولوية استناداً إلى المعايير المتفق عليها التي تتضمن التأثيرات المحتملة الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة؛ وأن تكون جزءاً لا يتجزأ من الرؤية؛ وكيف يكمل الإجراءات الأخرى؛ والنطاق على امتداد المنطقة؛ ومدى كونها متعددة القطاعات.
- يجب تتبع التقدم من خلال تقديم تقارير منتظمة في المؤتمر الدولي ومن خلال استعراضات دورية مخصصة.
- لا ينبغي تعليق أي قضية من القضايا التي تثير الاهتمام دون استعراض مفصل ومناقشات كثيفة.
- يجب تسريع الإجراءات حيال بعض القضايا استناداً إلى المعلومات الجديدة وزيادة القلق العام وتوفير بدائل أكثر أمناً والتطبيق غير الملزم وغير ذلك.
- قد يتضمن الدفع قديماً بالقضايا التي تثير الاهتمام تشكيل مجموعة عمل متعددة أصحاب الشأن ومخصصة بحيث يكون لها شروط مرجعية محددة لاستعراض الإجراءات ووضع توصيات لها، بما في ذلك احتمال رفع القضية لتتطلب فيها هيئة أخرى.

● تحديث الصك مع مرور الوقت

- يجب أن تحتوي SAICM2.0 على آلية تعديل من أجل تمكين إجراء تغييرات عند ظهور معلومات وتحديات جديدة.

التمويل

- تعاني SAICM من نقص التمويل. فقد زادت مخصصات مرفق البيئة العالمي 7 من تمويلها في المجال المحوري للمواد الكيميائية والنفايات، بينما بقي تمويل SAICM على نفس مستوى 13 مليون دولار للعام الرابع – أي 1.4% من ميزانية المواد الكيميائية والنفايات و 0.2% من سد النقص لمرفق البيئة العالمي 3.7.

² لا ينبغي نقل التقنيات والتكنولوجيات المحظورة أو القديمة أو التي تثير القلق على المستوى العلمي أو على المستوى الجمهور أو التي تم رفضها لسبب ما إلى البلدان النامية والانتقالية.

- يجب أن ينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة التوصية الواردة في **تقييم²** برنامج الأمم المتحدة حول المقاربة المتكاملة من أجل "تقديم طلب رسمي للمانحين لتقديم إشارة علنية بأن المواد الكيميائية والنفايات هما مكونان قابلان للتمويل في خطط التنمية".
- يجب أن تقوم آلية مقاصدة من SAICM بالتتبع العلني للمساعدات الإنمائية الممنوحة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية ومن ثم تقدم تقريرها أثناء كل مؤتمر دولي.
- يعد تنفيذ تمويل القطاع الخاص ضعيفاً في النهج المتكامل. يشير **تقييم²** برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن "ليس هناك أدلة قوية على استخدام النهج المتكامل لتحفيز مشاركات مالية وعينية جديدة من قبل القطاع الصناعي".
- يجب تأسيس آلية تمويل كافٍ وقابل للتنبؤ ومستدام ويتضمن استيعاب التكاليف داخلياً للصناعات المنتجة للمواد الكيميائية على المستوى العالمي. فمن شأن ضريبة مقدارها 0.1% على مبيعات قطاع صناعة المواد الكيميائية أن يوفر 5.7 مليار دولار في العام لتنفيذ إجراءات السلامة الكيميائية بما يتوافق مع مبدأ ريو السادس عشر.
- يجب أن يطبق برنامج الأمم المتحدة للبيئة التوصية الواردة في **التقييم²** من أجل "تفويض دراسات حول الأدوات المستندة إلى السوق لاستيعاب التكاليف داخلياً وتوفير حوافز للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وخاصة للاستثمارات في الكيمياء الصديقة للبيئة".
- يشير **تقييم²** برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن "المجتمع المدني قد خسر من إغلاق برنامج الانطلاقة السريعة QSP الذي كان بمقدور المجتمع المدني أن يتقدم بطلب للحصول على تمويل منه".
- تمشياً مع **التقييم**، ينبغي على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن "يقترح حلولاً لتناول مسألة تمويل المجتمع المدني".
- يجب تأسيس صندوق محدد لتنفيذ SAICM باستخدام الدروس المستفادة من برنامج الانطلاقة السريعة في SAICM بحيث يوفر تمويلياً لمنح أصغر من فئات مرفق البيئة العالمي ويتضمن تقديم التمويل للمنظمات التي تعنى بالشأن العام والنقابات المهنية ومنظمات التي تعنى في قطاع الصحة.
- يجب على منظمات البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والأمانات العامة للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف أن تضع إرشادات للمساواة بين الجنسين لكافة مشاريعها وأنشطتها في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي (الجنس).

الشراكات

- لا تعد الشراكات بديلاً عن آلية مالية فعالة أو عن الحاجة إلى استيعاب التكاليف داخل القطاع الصناعي الكيميائي.
- يجب على الشراكات أن: تمتلك تفويضاً وأهدافاً وغايات واضحة؛ تكون مقيدة زمنياً؛ تساهم في تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً؛ تتوافق مع القوانين الوطنية وخطط التنمية واستراتيجياتها؛ تحترم القوانين الدولية وتتماشى مع المبادئ والقيم المتفق عليها؛ تكون شفافة وخاضعة للمحاسبة؛ توفر قيمة مضافة وتعمل كمكمل، وليس كبديل، للالتزامات التي قدمتها الحكومات؛ يكون لها قاعدة تمويل متينة؛ يتم الدفع بها من قبل أصحاب الشأن المتعددين مع تحديد أدوار واضحة لمختلف الشركاء.
- يجب أن يكشف سجل للشراكات متاح للعموم للجهات الممولة ومستويات التمويل؛ ونصوص الاتفاقيات؛ وتحديثات واستعراضات دورية.
- يجب أن تتوافق الشراكات مع **مبادئ الأمين العام للأمم المتحدة**: "ينبغي أن يكون التعاون مع قطاع الأعمال شفافاً. ويجب أن تكون المعلومات حول طبيعة الترتيبات التعاونية الرئيسية ونطاقها متاحة ضمن كيان الأمم المتحدة المعني وكذلك إلى الجمهور عامة".⁴
- يجب أن تعمل الشراكات فقط مع الشركات التي تمتثل إلى إرشادات ومبادئ الأمم المتحدة بما في ذلك **مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة** وكذلك **المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان**. ويتضمن هذا مبادئ السلامة الكيميائية مثل: "يجب أن تدعم الشركات نهجاً احترازياً بشأن التحديات البيئية." و "يجب على الشركات أن تدعم حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعال بحق إجراء مفاوضات جماعية".

⁴ https://business.un.org/en/assets/b7135525-c280-4021-a849-6e6a655e5065c.pdf?sa=U&ved=2ahUKewjD3fWmqdzkAhVIXKwKHdpGDhkQFjAAegQlAxAB&usg=AOvVawI_zrcI-5ZxS-uNTfnjsckb